



بطارية إسرائيلية مضادة للصواريخ قرب الحدود مع لبنان.

(بنا)

حرب صاروخية متعددة الجبهات: كابوس إسرائيل الأسوأ عسكرياً وفي الجبهة الداخلية!

كتب خلدون البرغوثي:

أن يتدبروا أنفسهم بما هو متوفر لديهم. واعتبرت صحيفة «هآرتس» النقد الذي وجهه بريك لشعبة الموارد البشرية في الجيش بأنه «نقد لاذع خارج عن المألوف، في المستوى العسكري الإسرائيلي». مع تقاعده في بداية العام ٢٠١٩ حذر بريك، من «التقصير الخطير جداً» في استعدادات الجيش لخوض حرب مستقبلية، وقال لهيئة البث الإسرائيلية إن الجيش سيواجه صعوبات في القدرة على نقل القوات الى ساحة المعركة بشكل سريع. وأشار إلى خشية ضباط كبار في الجيش من الحديث عن ذلك علناً، لكنهم أبلغوه أن الوضع سيئ. وتوقع بريك بعد تقاعده أنه إذا خاضت إسرائيل حرباً متعددة الجبهات فإن «الصدمة والفشل اللذين أصابا الإسرائيليين في حرب يوم الغفران العام ١٩٧٣ لن يقارنا مع الصدمة والفشل في الحرب المقبلة».

وتوقع بريك أن تواجه إسرائيل ٤ جبهات حقيقية (غزة) ولبنان وسورية وإيران)، وأضاف أن دخول الضفة الغربية وارد باعتبارها بركاناً مضافاً غير منجز، وإذا ما انفجر فسيؤثر على باقي الجبهات.

في صحيفة «هآرتس»، وصف رئيس التحرير، ألوف بن-الحرب الأخيرة على قطاع غزة بأنها «الحرب الأكثر فشلاً وحماً التي تشنها إسرائيل». دعا خلال الحرب إلى وقفها بشكل فوري، حتى عبر تدخل أميركي.

واعتبر بن أن نتائج هذه الحرب ليست إلا فشلاً عسكرياً ودبلوماسياً خطير كشف عن الإخفاقات العسكرية الكبيرة في استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب. كما قال إن الحرب ليست إلا «أضاعة للوقت في جهد لا جدوى منه فقط للبحث عن صورة انتصار وهمي».

بريك عاد بعد الحرب وكتب في شهر حزيران الماضي في موقع «ميداء» أن «حرب غزة الأخيرة مجرد نزهة مقارنة بحرب يشارك فيها حزب الله وتنظيمات شيعية من سورية والعراق وحتى اليمن تتضمن إطلاق آلاف الصواريخ على إسرائيل بشكل يومي».

«هذه الحرب متعددة الجبهات - يقول بريك- ستكون مأساوية بشكل لا يمكن تخيله، إضافة إلى عشرات آلاف القتلى سيضمحل الدمار البنى التحتية الاستراتيجية: الكهرباء والماء والغاز والوقود وقواعد سلاح الجو والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الحكم وغيرها».

في النهاية وجه بريك إصبع الاتهام في المسؤولية عن هذا الوضع إلى المستويين الأمني والسياسي في إسرائيل.

الأعداء الوسائل القتالية لديهم، فيما لم يكيف الجيش نفسه لهذه التطورات» حسب وصفهم.

وقدر المسؤول العسكري أن يواجه الجيش الإسرائيلي نقصاً بنسبة ٢٠٪ في عدد سيارات الإسعاف العسكرية، ونقصاً بنسبة ٢٠٪ في الطواقم الطبية في المراكز الطبية العسكرية. فيما قال مسؤول في وزارة الصحة لـ«هآرتس» إن غرف الطوارئ في نظام الصحة المدني لن تكون قادرة على استيعاب عدد كبير من المصابين، وستواجه نجمة داود الحمراء (الإسعاف الأولي) نقصاً كبيراً في كوادرها لأن نصفهم جنود احتياط سيتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية.

وحذر المسؤول العسكري الإسرائيلي من أن قوات الإنقاذ ستضطر إلى اتخاذ خيار بالتخلي إما عن جنود في الجبهة أو عن مدنيين في مبان انهارت بفعل القصف الصاروخي، وأضاف «أنا لا أريد أن أكون بين أولئك الذين يتخذون مثل هذه القرارات في تلك اللحظة».

ورغم أن الجيش الإسرائيلي أصدر بياناً رده فيه على هذه التحذيرات بالقول «إنه يعمل على تحسين قدراته الجوية والبحرية لإخلاء الجرحى، ويتم العمل على تطوير قدرات الجنود على إسعاف المصابين حتى وهم تحت إطلاق النار»، ورغم مرور أكثر من عامين على هذه التحذيرات، إلا أن الوضع العام في الجيش لا يزال سيئاً جداً، حسب تقديرات اللواء بريك.

شعبة الموارد البشرية في الجيش في دائرة الاتهام

هاجم بريك أيضاً شعبة الموارد البشرية في الجيش، متهماً إياها بالتنسب في تراجع قدرات الجيش واستعداده لأي حرب.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن بريك وجّه في آب ٢٠١٨ رسالة شديدة اللهجة من ٢٠ صفحة إلى المستويات القيادية العليا في الجيش، ولأعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تضمنت اقتباسات من جنود وضباط وصفوا الجيش بأنه مؤسسة متوسطة المستوى تعاني من التآكل بسبب كثافة المهام، وقلة استماع المستوى القيادي لمشاكل الجنود ولأزمة الدافعية القتالية خاصة لدى الضباط الشبان.

وأضاف بريك أن منظومة الموارد البشرية تعمل بناء على اعتبارات التوفير في النفقات المالية، فيما أصبح الضباط الميدانيون مجموعة جنائز يخشون تقديم الشكاوى.

وقال إن الجنرالات في الجيش الإسرائيلي يهتمهم المظهر على حساب الجوهر، فيما على الجنود والضباط

وقال إنه يجب ضرب المواقع التي يختبئ فيها قادة حماس تحت الأرض في عمق غزة، وتحت المستشفيات وفي الملاجئ والأنفاق، إذ تتخذ القرارات من قبل هؤلاء، وهناك يتم تصنيع الصواريخ، وهذه الأهداف لا يمكن لسلاح الجو استهدافها، لأن غارة جوية قوية لمنطقة سكنية قد تؤدي إلى مقتل آلاف الفلسطينيين، وستجد إسرائيل نفسها في مواجهة انتقادات دولية شديدة. وأضاف بريك أن إسرائيل تخشى من أن تدخل مواجهة عسكرية برية قد يقتل فيها عدد كبير من الجنود، لذلك تعتمد على سلاح الجو، وعلق على ذلك قائلاً: «إن من يخشى أن يقتل في الحرب لا يحقق الانتصارات»، في إشارة منه إلى ضرورة اللجوء للحرب البرية.

المواجهة الأخيرة حيدت «القبة الحديدية» وسلاح الجو

وحسب هذا المسؤول العسكري السابق فإن الفصائل الفلسطينية تمكنت من شل نصف إسرائيل، وتحديد «القبة الحديدية» والقنابل الذكية، وأوصلت الوضع إلى حافة حرب شاملة، فما بدأ في القدس امتد إلى الضفة وإلى الفلسطينيين في إسرائيل.

كما أشار إلى أن إسرائيل قد تتعرض لضربة هائلة قد يقتل فيها الآلاف إذا اضطرت لخوض حرب متعددة الجبهات. وقال إن القبة الحديدية هي «ذر للرماد في العيون»، مع عدم تقليده من فاعليتها، موضحاً أنها «ستكون دون جدوى أمام ٢٥٠ ألف صاروخ قد توجه إلى إسرائيل، الكثير منها صواريخ ذات دقة إصابة عالية، وذات مدى بمئات الكيلومترات، وقادرة على حمل رؤوس متفجرة تزن مئات الكيلوغرامات».

ويجمل بريك الوضع بالقول «هذا الواقع خلق معادلة تعجز فيها إسرائيل عن إيجاد رد فعال على الصواريخ والقذائف، ولا تتوفر لها قدرة برية جاهزة لخوض الحرب المقبلة».

الجبهة الداخلية.. نقطة ضعف كبيرة

سبق لصحيفة «هآرتس» أن نقلت في العام ٢٠١٩ عن مسؤولين إسرائيليين في وزارتي الدفاع والصحة تحذيرهم من أن النظام الصحي في إسرائيل سينهار في حال وقوع حرب متعددة الجبهات، كما حذر هؤلاء من أن الجيش سيواجه صعوبة في إخلاء المصابين من الجنود من جبهات القتال. ونقلت «هآرتس» عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم إن الوزارتين لن تتمكن من معالجة عدد كبير من المصابين في أي مواجهة عسكرية مقبلة متعددة الجبهات، خاصة في ظل تطوير

ولسوء الوضع في الجيش الإسرائيلي، طالب بريك حينها بتشكيل لجنة تحقيق رسمية في هذا الجانب، في ظل سياسة الصمت المتبعة من قبل الضباط في كافة الوحدات، وعدم تقديم الواقع السيئ في الجيش كما هو للمستوى السياسي.

وقال في تقريره قبل ثلاث سنوات إن الجنود بعد التدريبات يهملون أسلحتهم، ولا يقومون بصيانتها، فيما لا يتم استغلال أفضل الوسائل التكنولوجية التي يكتنيها الجيش، وعندما يقول الضباط إنهم فعلوا، فإنهم في الواقع لم يفعلوا ذلك.

وأضاف أن التواصل الداخلي في الجيش يتم عبر رسائل البريد الإلكتروني، وأخبره الكثير من الضباط وقادة الوحدات أنهم يهملون هذه الرسائل ويشطبونها، وتساءل بريك: «تخيلوا في خضم الحرب أن ترسل رسالة إلكترونية ولكنك لا تعلم إن كان متلقيها سينفذ ما ورد فيها أم لا، أي حروب سنخوض؟ وكيف سننتصر فيها؟ لقد فقدت هذه المنظمة السيطرة بشكل مطلق على التعليمات والرقابة والتنفيذ».

بعد ثلاث سنوات.. المشاكل مستمرة

مع انتهاء التصعيد العسكري الأخير في غزة في شهر أيار الماضي عاد بريك إلى انتقاد الجيش وكتب في مقال في صحيفة «هآرتس»: «لقد شهدنا في الشهر الحالي تحقق سيناريو ملىء بالرعب، تمثل في انهيار الفكرة السائدة أنه يمكن لإسرائيل الانتصار في الحروب بالاعتماد على سلاح الجو. هذه الفكرة التي حاول الجيش إحياءها في عملية «حارس الأسوار» من خلال قادة عسكريين سابقين يعلمون محللين في وسائل الإعلام حالياً. في الحرب على غزة استخدم الجيش تقريباً معظم طائراته المقاتلة، التي قصفت على مدار ساعات النهار والليل البنى التحتية العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة. مئات الطلعات الجوية ومئات الطائرات أسقطت آلاف القذائف الدقيقة التي وصلت تكلفتها مليارات الشواكل على منطقة صغيرة، ورغم ذلك لم تتمكن من وقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون حتى ساعة وقف إطلاق النار. مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي واصلوا إطلاق الصواريخ والقذائف كأنه لم يحدث شيء لهم، ويبدو أنهم كانوا قادرين على الاستمرار بذلك زمناً طويلاً».

وفي مقابلة مع القناة السابعة كرر بريك تحذيره من الاعتماد فقط على سلاح الجو في الحرب، معتبراً أن فصائل المقاومة في غزة حققت الانتصار في المواجهة الأخيرة.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة





بوش الابن يتوسط الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في أنابوليس في العام ٢٠٠٧.

دراسة إسرائيلية جديدة: حل الدولتين ما زال الحل الوحيد الممكن

كتب عصمت منصور:

نشر «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (في تموز ٢٠٢١) دراسة سياسية جديدة للعميد في الاحتياط أودي ديكل، حول مسيرة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية انطلاقاً من مفاوضات أنابوليس التي كان ديكل نفسه مديراً لادائرة المفاوضات فيها في عهد حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٧-٢٠٠٨) بحث خلالها مسيرة المفاوضات والخيارات الممكنة لحل الصراع بعد فشل مباحثات أنابوليس، وتولي اليمين برئاسة بنيامين نتانياهو لرئاسة الحكومة، وهي ما يمكن اعتبارها الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل قابل للتطبيق بين الطرفين.

يرى ديكل، أسوة بغيره من الباحثين والسياسيين الإسرائيليين، أن الطرف الفلسطيني هو المسؤول عن إضاعة فرصة التوصل إلى تسوية تنهي الصراع، وكما أشيع بعد قمة كامب ديفيد على يد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أنه «لا يوجد شريك للسلام في الطرف الآخر»، يكرر ديكل مقولة ينسبها لرئيس وزرائه في تلك المحادثات، أولمرت، وجهها للرئيس الفلسطيني محمود عباس، قال فيها «إذا رفضت هذه الفرصة لن تأتي من هنا لخمس سنين عاماً فرصة جديدة، وإن أتت، لن تكون أفضل من هذه»!

لخصت الدراسة كافة البدائل والخيارات الممكنة التي جربت في فترات زمنية مختلفة، من دولتين لشعبيين، ودولة واحدة لجميع المواطنين، وفيدرالية إسرائيلية فلسطينية، وكونفدرالية فلسطينية أردنية، وكونفدرالية إسرائيلية فلسطينية، ودولتين في حيز جغرافي مع حدود مفتوحة، وفك ارتباط إسرائيل في جانب واحد في الضفة الغربية، واتفاق انتقالي، واتفاق إقليمي... إلخ ليصل إلى نتيجة أن حل الدولتين لشعبيين هو الحل الممكن، كونه يضمن لإسرائيل استمرار كونها «دولة يهودية وديمقراطية».

يستشهد ديكل بدراسة أعدها معهد أبحاث الأمن القومي في بداية ٢٠٢١، تأثير السؤال الذي انطلق منه في دراسته الجديدة: هل استنفدت الفرصة الأخيرة في محاولة الوصول إلى تسوية قائمة على حل الدولتين؟ خاصة أن الجدل الداخلي في إسرائيل يرى أن نافذة الفرص أمام هذا الحل قد أغلقت، رغم اقتراب الطرفين في أنابوليس من التوصل إلى حل في ظل إدارة مهنية للمفاوضات، ووجود زعيمين جادين هما أولمرت وأبو مازن.

يرى ديكل أن العودة لمفاوضات أنابوليس والإطار الذي دارت فيه المباحثات، سيكون مفيداً لإدارة جو بايدن الجديدة في الولايات المتحدة، حيث يمكنها الاستفادة منها إذا ما رغبت في الإبقاء على حل الدولتين ورعاية مفاوضات جادة بين الطرفين.

ما بعد أنابوليس

حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في نهاية فترة حكمه، وبعد فشله في التوصل إلى اتفاق مع الرئيس أبو مازن، أن يعرض مع طاقمه التفاوضي «صيغة حل مركبة» يضعها في وثيقة تجمل مبادئ الحل (الذي

قطع قبل أن يستنفد بسبب تركه لموقعه في رئاسة الوزراء) وهي صيغة قائمة على مبدأ حل الدولتين مع تبادل محدود للأراضي وتعديل الحدود (ضم ٦,٥٪ لإسرائيل مقابل نقل ٥,٨٪ للسلطة بالإضافة إلى المساحة التي ستربط الضفة بالقطاع ومساحتها ٠,٧٪) وهي مساحة تساوي المساحة التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧. ديكل يدعي أن أولمرت لم يتلق رداً من الفلسطينيين على مقترحه، وأن الرئيس الفلسطيني «ارتكب خطأ حياته» في تجاهله لهذا العرض الذي «لن يتكرر بعد خمسين عاماً»، على حد زعمه.

لم يكف الفلسطينيين وفق ديكل برفض مقترح أولمرت، بل ورفضوا أن يقدموا مقترحاً شاملاً (رزمة) مضاداً من طرفهم، وأصرروا على مناقشة كل قضية على انفراد، وهو ما أوجد عقبات كثيرة ظهرت في أثناء المفاوضات، ووسعت الفجوة التي لم يكن بالإمكان جسرهما.

أشار الرئيس الأميركي جورج بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، في كتب مذكراتهما، ومن موقعهما في الإشراف على المفاوضات في أنابوليس، إلى أن الطرف الفلسطيني رفض مقترح أولمرت. قال بوش إن الرئيس أبو مازن «لم يرغب في التوقيع على اتفاق مع رئيس وزراء (أولمرت) يوشك أن يغادر منصبه»، بينما أشارت رايس إلى أن «عباس وعريقات أوضحاً لها أنهما لا يستطيعان قبول مقترح أولمرت لأن الخرائط الواردة فيه تتضمن ضم معاليه أدوميم وأريئيل، كما أنها لا تقدم إجابة مناسبة لمصير أربعة ملايين لاجئ».

تكمن الأسباب التي ينقلها ديكل على لسان كبير المفاوضات الفلسطينيين صائب عريقات في رفض (مقترح أولمرت) في «أن أولمرت يوشك على أن يهني فترة حكمه، وأن انتخابات ستجري في إسرائيل في ٢٠٠٩، المحظوظ الأوفر فيها لنتانياهو، وبالتالي فإن القبول بالمقترح سيخفض السقف الفلسطيني أقل بكثير مما توافق عليه الفلسطينيون، وهو ما سيقبى دون تنفيذ من قبل نتانياهو».

العقبات الثلاث الكأداء

يرى ديكل في دراسته أن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين بعد كل جولات المفاوضات السابقة من كامب دافيد إلى أنابوليس، يكمن في ثلاث عقد كأداء لم يتم جسرهما حتى الآن وهي: أولاً: السيادة الفلسطينية الكاملة أو المحدودة وهذا ينبع من الإصرار الإسرائيلي على الانتقاص من السيادة الفلسطينية في أراضي الدولة المستقبلية (بسبب المفاوضات السابقة واعتبارات أمنية) في عدة مجالات من بينها الإبقاء على قوات من جيشها في غور الأردن (لفترة زمنية) وسيطرة جوية، ومشاركة في السيطرة على المعابر الحدودية وبقاء الكتل الاستيطانية.

ثانياً: عدم التناسب بين الطرفين- هذه الفجوة في القوة بين الطرفين لازمت كافة جولات المفاوضات التي جاءت إليها إسرائيل من موقع المتفوق الذي يسيطر على الأرض ويضع شروطه من خلال حكمه بحياة الفلسطينيين بقوة جيشها الذي يسيطر على

كل بقعة أرض، مقابل الطرف الفلسطيني الذي يأتي إلى المفاوضات كونها مدخلاً لإحقاق حقوقه من موقع الضحية بالاستناد إلى حقوق تاريخية وموقف متقدم بالتنازل عن ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية مقابل إقامة دولة على حدود ٦٧ وإنهاء الاحتلال. ثالثاً: الإصرار على مبدأ كل شيء أو لا شيء- وهنا يروي ديكل كيف حاول على مدى عشرات الساعات إقناع صائب عريقات «إننا أمام فرصة، ربما لن تتكرر، تستجيب ٩٧٪ من مطالبكم» إلا أنه «أصر على التمسك بمبدأ إما كل شيء أو لا شيء»، كما يقول.

الأسس ليس بديلاً

بعد دراسة مجربات محادثات أنابوليس، استنتج البعض أنه «ورغم النوايا الحسنة لدى أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني، لم يتم التوصل إلى الصيغة التي تنهي الصراع» رأى الكثير من الإسرائيليين أن استمرار الواقع الحالي يعطي إسرائيل أفضلية بسبب سيطرتها الأمنية على غور الأردن وبقاء الاستيطان وحرية العمل عسكرياً في الضفة التي تمكنها من محاربة «الإرهاب»، وأن تدافع عن نفسها أمام الأخطار الخارجية مع سيطرة مطلقة على الأجواء والأرض والحدود مع الأردن ومصر، بالإضافة لوجود أجهزة أمنية فلسطينية، وتولي السلطة للمسؤولية المدنية وحاجات السكان، ما يزيل أي عبء عن كاهل إسرائيل.

حتى أمام حماس في غزة تم وضع أسس لقواعد عمل، يتم أحياناً خرقتها، إلا أن الواقع الذي نشأ يخدم الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك في الطرف الآخر، وأن مصير الضفة سيكون مشابهاً لمصير القطاع إذا ما انسحبت منه إسرائيل. واعد معهد أبحاث الأمن القومي دراسة بحثت وأجرت محاكاة للبدائل المختلفة التي يمكن للجوء إليها والتي شملت الخيارات التالية:

أولاً: دولتان لشعبيين، ثانياً: دولة واحدة مع مساواة لكل مواطنها، أو دولة واحدة بدون مساواة في الحقوق (الأبرتهايد)، ثالثاً: فيدرالية إسرائيلية فلسطينية، رابعاً: كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية، خامساً: كونفدرالية أردنية إسرائيلية، سادساً: دولتان في فضاء واحد مع حدود مفتوحة، سابعاً: انفصال أحادي الجانب لإسرائيل من المناطق المأهولة بالفلسطينيين في الضفة (شبيه بالانفصال عن غزة).

ثامناً: اتفاقيات انتقالية – ما يتم الاتفاق عليه ينفذ على مراحل مع تعريف محدد وديق للوضع المحدد، تاسعاً: اتفاق إقليمي وحل متعدد الأطراف للصراع الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، عاشراً: إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة عشية التوصل إلى تفاهات على كافة القضايا النهائية (على أساس خارطة الطريق)،

حادي عشر: انهيار/ تفكك السلطة الفلسطينية، والانتقال إلى واقع الكانتونات الفلسطينية في الضفة الغربية، ثاني عشر: مواصلة إدارة الصراع وسياسة التآكل مع

متغيرات الوضع.

من بين هذه الخيارات جميعها، أظهرت الدراسة أن حل الدولتين هو الحل الأكثر استقراراً، وأنه يحقق أهداف إسرائيل العليا كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية، وأنه قادر على التصدي لمجمل التحديات والسيناريوهات المستقبلية، وهو ما يعني أن الإبقاء على الأمر الواقع هو بمثابة وهم، وتسلل بطيء لواقع الدولة الواحدة خاصة مع مواصلة التوسع الاستيطاني في مناطق (ج) وعدم كمال العائق الأمني، والتداخل في الحركة والعمل والتنقل بين الطرفين.

اتجاه العمل المطلوب

يستلزم الانحراف البطني والثابت الذي نلمسه في السنوات الأخيرة عن الهدف الأعلى، وفقاً لهذه الدراسة، إحداث تغييرات في الاتجاه، واستغلال الوضع الذي لا زالت تؤمن فيه دول عظمى أهمها الولايات المتحدة في عهد بايدن وأوروبا بحل الدولتين، ولا زالت تبدي استعداداً للمساهمة في تطبيقه. وليس من الحكمة ترقيب مفاوضات تنهي كل القضايا في ضربة واحدة، لأن العقبات التي منعت الحل لا زالت على حالها، وهي عقبات لا يمكن الجسر بينها خاصة في قضايا الحل النهائي، يضاف إليها تغيرات استراتيجية سياسية لدى الطرفين. والواقع يتغير، وفي إسرائيل هناك انقسام بين اليمين الذي يعارض إقامة دولة فلسطينية ويرفض الانسحاب من الأراضي المحتلة، وبين اليسار الذي يخشى من الهاجس الديمغرافي وخطره في فقدان الأغلبية اليهودية مع وجود أغلبية في الجمهور الإسرائيلي تؤيد الانفصال عن الفلسطينيين والسعي لحل الدولتين.

والجانب الفلسطيني أيضاً يشهد انقساماً بين قيادة المنظمة التي لا زالت تنادي بحل الدولتين، وبين المعارضة وخاصة حماس التي لا زالت تؤمن بدولة فلسطين الكاملة، وأن تحقيقها يكون من خلال الكفاح المسلح، وما بينهما جيل جديد من الشباب فقد الثقة في حل الدولتين ويريد أن يعيش في دولة واحدة مع حقوق متساوية، كما جاء في الدراسة.

تضيف الدراسة: إن التطورات والأحداث الأخيرة تظهر أن إسرائيل يجب أن تتحرك وأن تبادر إلى قيادة عملية تقود إلى الانفصال عن القاعدة التي حكمت الفلسطينيين حتى الآن (إما كل شيء أو لا شيء) واستبدالها بقاعدة بديلة تقوم على أساس تطبيق كل ما يتم الاتفاق عليه، وعدم الانجرار إلى التورط في الخط بين جمهوريين يحكماهما صراع قومي وديني واجتماعي، وأن تقنع جمهورها بالاعتراف بأهمية الاستراتيجية السياسية الجغرافية التي تؤدي في النهاية إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

والاستراتيجية المقترضة يجب أن تستند إلى الأسس التالية: الإعلان أن إسرائيل تسعى لخلق واقع فيه كيانان سياسيان منفصلان، تكون فيه إسرائيل وطناً قومياً لليهود، وفلسطين وطناً قومياً للفلسطينيين، يحققان فيه تطلعاتهما وحقوقهما، والأفضلية هي بالتوصل إلى هذا الحل عبر المفاوضات، وفي حال تعذر هذا أن

تسعى إسرائيل إلى الحل مع الإبقاء على الباب مفتوحاً لعمل مشترك مستقبلاً.

التوصل إلى حل انتقالي بالتعاون مع السلطة بهدف تعزيز السلطة الفلسطينية كونها الطرف القائد في الشارع الفلسطيني، على أن يكون هدف هذه الاتفاقيات الانتقالية هو الانفصال، وعلى قاعدة أنه بعد كل مرحلة يتم تطبيقها، يتم الانتقال إلى المرحلة التالية، بما يحدد معالم الدولة الفلسطينية، وأن يشمل تجسيد الاستيطان خارج الجدار، ومحاربة الإرهاب، وحكماً فعالاً وبناء مؤسسات فاعلة وبنية تحتية اقتصادية، على أن يهرن أي تقدم بالتزام الطرفين بما يتفق عليه.

خلق إطار إقليمي يعطي شرعية وغطاء لعملية الانفصال وللاتفاقيات الانتقالية على أساس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية. إبقاء المسؤولية الأمنية بيد إسرائيل مع حرية عمل في محاربة البنية التحتية للإرهاب وبذل جهد لتعزيز التعاون الأمني مع السلطة.

التسريعية الدولية مهمة من أجل تجنيد الدعم في خلق واقع يفضي إلى حل الدولتين، مع أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بفهام الفلسطينيين أنه لن يفرض حلاً على إسرائيل يستجيب لشروطهم وأن الأمر يتطلب موافقة الطرفين.

الخيارات التفاوضية

على ضوء تجربة أنابوليس والتجارب السابقة ويهدف الوصول إلى الهدف المنشود بتحقيق الانفصال عن الفلسطينيين يقترح ديكل عدة سيناريوهات تفاوضية: وضع هدف نهائي لا يرقى إلى حل القضايا النهائية بسبب الفجوة الكبيرة بين الطرفين، فصارع إثني مضعد بين شعبين على قطعة أرض واحدة لا يحل دفعة واحدة ويجب تجزئته إلى قضايا وفترات.»

يجب تهيئة إدارة للمفاوضات على أساس دائم مهمتها إعداد المواد واللقاءات وإجراء محاكاة وتهيئة الطواقم للتحديات التي تواجهها. طبيعة المفاوضات يجب أن تحدد للفلسطينيين خارطة القضايا التي سيتم نقاشها وإقامة لجان مهنية ووضعت مهمات لها وطرق عمل مع حوار على مستوى المسؤولين من الأعلى للأسفل، وعلى مستوى المهنيين من أسفل إلى أعلى مع وضع جداول متابعة.

هدف المفاوضات هو الوصول إلى نقاط الالتقاء وتوسيعها والتوصل إلى تفاهات بين الطرفين، ولضمان استمرار الجدية يجب التشديد على السرية، وهو ما يعني أن يتوافق الطرفان على عدم كشف مضمونها وعدم التسريب للإعلام مع تعدد القنوات على أكثر من مستوى، وأن تكون متكافئة دون شعور بالفوقية والتفوق وإعطاء الفلسطينيين منصة للتعبير عن حقوقهم. إن هذه الدراسة من قبل شخصية شاركت في المحادثات سابقاً ووصفت بأنها الأقرب، وفي موقع مهم، تعكس الصراع الذي تعاني فيه نخبة عسكرية وسياسية مهمة في إسرائيل من فقدان الرغبة والميل المتزايد لتجاهل حل القضية الفلسطينية، وهي حالة مستقود في نظرهم إلى أمر واقع يقوض أسس الدولة اليهودية ذات الأغلبية اليهودية.



(الغيب)

«كورونا» يتصدر دواعي القلق في إسرائيل.

«مؤشر الصوت الإسرائيلي»: ما هي القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للجمهور الإسرائيلي؟

كتب عبد القادر بدوي:

لم تتسبب الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار وباء كورونا بأزمة اقتصادية فقط، وإنما ألقت بظلالها أيضاً على النظام السياسي الإسرائيلي، وكشفت عن نقاط ضعفه، إلى جانب الكشف عن التصدعات العميقة للمجتمع الإسرائيلي التي عادت للسطح مرة أخرى خلال انتشار الوباء، وهذا كله ألقى بظلاله بالطبع على طبيعة اهتمامات وأولويات المجتمع الإسرائيلي، حيث أعاد ذلك ترتيب هذه الأولويات والاهتمامات بحسب الحاجة لها، وعلى الرغم من أن «العامل الأمني» استمر في كونه العامل الأهم بالنسبة للجمهور الإسرائيلي خلال عقود طويلة، ومؤخراً، في الفترة التي أعقبت الهبة الفلسطينية والحرب على قطاع غزة، إلا أن انتشار الجائحة والأزمات التي ترتبت على ذلك (الأزمة الاقتصادية بشكل رئيس) استمرت في كونها الموضوع الأهم بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، مقابل تراجع «الوضع الأمني» في الاستطلاعات المختلفة التي أعدتها المراكز والمعاهد المتخصصة، مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تراجع أهمية الوضع الأمني بالنسبة للجمهور الإسرائيلي كاتفاقيات التطبيع والوضع الفلسطيني عموماً على سبيل المثال لا الحصر.

وفي سياق الحديث عن أبرز اهتمامات وأولويات المجتمع الإسرائيلي، أجرى مركز فيتربي لبحث الرأي العام التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية استطلاعاً للرأي حول أبرز القضايا التي تهم المجتمع الإسرائيلي ضمن برنامجه «مؤشر الصوت الإسرائيلي» تموز ٢٠٢١^(١) نُشر في مطلع الشهر الحالي عبر موقع المعهد على الشبكة، وخلص الاستطلاع إلى أن الحالة الاقتصادية وانتشار وباء كورونا هما أبرز القضايا الأكثر أهمية

(أكثر القضايا إثارة للقلق) للإسرائيليين، وفي المقابل تراجع الوضع الأمني إلى أدنى سلم الأولويات، ونستعرض في هذه المقالة أبرز ما جاء في المؤشر الذي يعده المعهد بشكل شهري ومنظم، مع أهمية الإشارة إلى أن معظم الأفكار والمصطلحات الواردة أدناه مصدرها التقرير الصادر عن المعهد.

التأثير الرئيسة للدراسة^(٢)

بعد ارتفاع شهده الشهر الماضي استقر مؤشر تفاؤل

الجمهور الإسرائيلي حول «مستقبل الحكم الديمقراطي» ومستقبل الأمن القومي لإسرائيل تقريبا نصف الجمهور. القضايا الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للجمهور الإسرائيلي اليوم هي الحالة الاقتصادية ووباء كورونا، في المقابل سجلت قضايا مثل أداء الحكومة الجديدة والوضع الأمني والمناخ تراجعاً عن السابق. لا يزال الرأي العام منقسماً حول مسألة قدرة الحكومة الجديدة على البقاء مدة عام على الأقل؛ أغلبية بين اليسار والوسط، وأقلية في اليمين.

الجمهور الإسرائيلي ليس متحمساً لأي حل من حلول الصراع مع الفلسطينيين؛ والطريقة المفضلة للغالبية هي بقاء الوضع الحالي كما هو، يليه حل الدولتين؛ ونسبة صغيرة تؤيد حل الدولة الواحدة مع مساواة كاملة للمواطنين اليهود والعرب.

بعد الارتفاع الحاد في تفاؤل العينة بأكملها مع وصول الحكومة الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل الحكم الديمقراطي في إسرائيل بالإضافة إلى مستقبل الأمن القومي، يسجل هذا الشهر استقراراً للتفاؤل حول هذه القضايا؛ ٥١٪ من اليهود متفائلون بمستقبل الحكم الديمقراطي مقارنة بـ ٤٢٪ بين العرب (رغمًا يعود السبب في ذلك إلى انضمام القائمة الموخدة للحكومة). أما فيما يتعلق بمستقبل الأمن القومي؛ ٥٨٪ متفائلون بين اليهود ٣٩٪ بين العرب. وبحسب المعسكر السياسي (عينة من اليهود)؛ فإن مدى التفاؤل بمستقبل الحكم الديمقراطي والأمن القومي الإسرائيلي على التوالي تكون النسب على النحو التالي: ٧١٪ و ٦٦٪ بين اليسار، ٦٤٪ و ٦٧٪ بين الوسط، ٤١٪ و ٥٣٪ بين اليمين.

ما الذي يقلق الإسرائيليين؟

من بين مجموعة من القضايا التي تم اقتراحها على الجمهور كأهم قضايا تُثير قلقهم، كان من بينها أزمة المناخ؛ ووباء كورونا؛ عمل الحكومة الجديدة؛ الوضع الاقتصادي والوضع الأمني، وجدت الدراسة أن الوضع الاقتصادي ووباء كورونا، وما يقترن بهما، هما القضيتان الرئيستان اللتان تُشغلان الجمهور الإسرائيلي وتثير قلقه. وما هو ملفت أيضاً أن الملف الأمني (الأوضاع الأمنية) تراجع لأسفل التسلم على

النحو التالي: الوضع الاقتصادي ٣١٪؛ ووباء كورونا ٣٠٪؛ عمل الحكومة الجديدة ٢١٪؛ الوضع الأمني ١٩٪؛ أزمة المناخ ٥٪؛ وأجابوا بأنه لا توجد قضية معينة.

بالنسبة لليهود، نسبة الأشخاص الأكثر انزعاجاً من قضيتي الوضع الاقتصادي ووباء كورونا كانت متساوية (٢٩٪). في المقابل ارتفعت النسبة بين العرب مقارنة بالشهر السابق حول الوضع الاقتصادي لتصبح ٣٨٪، و ٣١٪ حول وباء كورونا. وبحسب المعسكرات السياسية (عينة من اليهود) تُظهر الدراسة أن جمهور اليسار والوسط تُزعج القضيتين السابقتين (الوضع الاقتصادي ووباء كورونا) بنسبة متساوية (٣٩٪). بينما تركز الاهتمام في اليمين حول قضية عمل الحكومة الجديدة بنسبة ٢١٪ أكثر من أي قضية أخرى من القضايا المطروحة أعلاه.

فرص استمرار الحكومة الجديدة - «حكومة التغيير»

تُظهر المؤشرات أن الجمهور الإسرائيلي منقسم حول فرص الحكومة الجديدة بالاستمرار لعام واحد على الأقل، حيث أجاب الجمهور الإسرائيلي على النحو التالي: ١٠٪ قالوا إن الفرص عالية جداً؛ ٣٧٪ فرص عالية؛ ٢٩٪ فرص منخفضة؛ ١٦٪ فرص منخفضة جداً، وأجابت نسبة ٨٪ بأنها لا تعلم.

بحسب المعسكرات السياسية (عينة من اليهود)؛ فإن الغالبية التي يعتقدون بأن الحكومة الجديدة لديها فرصة للاستمرار في الحكم لمدة عام على الأقل هم جمهور اليمين والوسط بنسبة ٨٠٪ و ٦٥٪ على التوالي، مقارنة مع ٣٢٪ من جمهور اليمين. ويُظهر تحليل المعطيات بحسب التصويت في الانتخابات الأخيرة أن ناخبي الأحزاب المكونة للحكومة (وبنسبة أقل لدى ناخبي القائمة الموخدة وحزب يمينا) تعتقد بأن هناك فرصاً قوية لأن تستمر الحكومة الجديدة لمدة عام على الأقل، في المقابل؛ يعتقد ناخبو أحزاب المعارضة أن فرص بقاء الحكومة ضعيفة وقد لا تستمر لمدة عام (رغمًا يعود السبب في التفاؤل الضئيل بقدرة الحكومة الجديدة على الاستمرار في أوساط ناخبي القائمة الموخدة وحزب يمينا إلى أن الانضمام للحكومة لا يحظى برضى غالبية قواعد وأنصار هذين الحزبين).

وحول فرص الحكومة الجديدة في الاستمرار لمدة عام على الأقل وفقاً لنتائج التصويت في الانتخابات الأخيرة (الناخبين)،

جاءت النسب على النحو التالي: حزب «أزرق أبيض» (٨٤٪)؛ «يوجد مستقبل» (٧٧٪)؛ ميرتس (٧١٪)؛ العمل (٦٧٪)؛ «أمل جديد» (٦٦٪)؛ «إسرائيل بيتنا» (٦٣٪)؛ يمينا (٤٨٪)؛ القائمة الموخدة (٤٨٪)؛ القائمة المشتركة (٤٢،٥٪)؛ الليكود (٢٢٪)؛ يهدوت هتوراه (١٦٪)؛ الصهيونية الدينية (١٦٪)؛ وشاس (٩٪).

حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

من بين ثلاثة خيارات تم طرحها كحلول على المستطعة رأؤهم وهي: حل الدولتين (إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ حل الدولة الواحدة مع مساواة كاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ واستمرار الوضع الحالي (القائم) كما هو، لم يحظى أي من هذه الخيارات برضى غالبية

الحزب	حل الدولتين	حل الدولة الواحدة مع مساواة كاملة	استمرار الوضع الحالي
القائمة الموخدة	٨٠	٨٠	١٦
ميرتس	٨٢	٢١	٧
العمل	٧٤	١٩	٢٠
«يوجد مستقبل»	٥٣	٢١	٣٤
«أزرق أبيض»	٥٩	٢٥	٣٩
«إسرائيل بيتنا»	٣٦	٢١	٤٣
«أمل جديد»	٤٤	١٩	٣٦
يمينا	١٢	٧	٥٦
الليكود	٢٤	٧	٥٧
الصهيونية الدينية	٥	٨	٣٩،٥
يهدوت هتوراه	٥	١٣،٥	٦٥
شاس	٣	٦	٥٤،٥
القائمة المشتركة	٧٢،٥	٤٧،٥	١٧

(مراجع)

٢. أجرى الاستطلاع عبر الإنترنت والهاتف (لضمان تمثيل المجموعات أفضل تمثيل في العينة) في الفترة الواقعة ما بين 29.07.2021-27.07.2021. تم فيها استطلاع 599 شخصاً (ذكراً وأنثى) باللغة العبرية، و 15٦ باللغة العربية وهي عينة تمثيلية لجميع السكان البالغين (18 فما فوق)، بنسبة خطأ 3.59% بحسب التقرير.

١. أجرى الدراسة تمار هيرمان وأور عني، تم نشرها بعنوان «الاهتمامات الرئيسة للجمهور الإسرائيلي: الوضع الاقتصادي ووباء كورونا». على الرابط: <https://www.idi.org.il/articles/36112>.

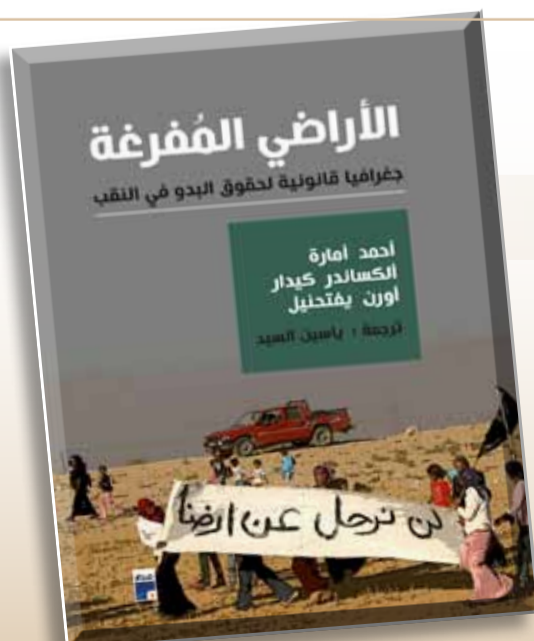
صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



انتقادات للمشروع الحكومي الإسرائيلي لمواجهة الانبعاثات الملوثة: يتساهل مع صناعات الغاز الطبيعي وتلويثها!



تلوث صناعات الغاز الإسرائيلي: مشهد من الخضيرة.

(عن: «واي نت»)

كتب هشام نفاع:

أعلنت الحكومة الإسرائيلية أواخر الشهر الفائت عن مشروع الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون حتى العام ٢٠٥٠، وذلك ضمن مشروع قرار خفض انبعاثات غازات الدفيئة في إسرائيل بنسبة ٨٥٪ على الأقل حتى العام ٢٠٥٠ مقارنة بالانبعاثات العام ٢٠١٥ بما يتبع لإسرائيل الانتقالات إلى الاقتصاد منخفض الكربون. يحدد القرار، وفقاً لموقع وزارة حماية البيئة، هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٢٧٪. وأعلنت الوزارة إنه «مع المصادقة على هذا القرار تعتبر إسرائيل ممتثلة للتعهد بقرارات ميثاق المناخ الذي تعهدت به دول منظمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ».

تشمل الأهداف التي وضعتها الحكومة عدداً من المجالات، كالتالي:

إدارة النفايات: خفض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع إدارة النفايات الصلبة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٤٧٪ على الأقل مقارنة بالانبعاثات العام ٢٠١٥ حيث انبثت حوالي ٥,٥ مليون طن من غازات الدفيئة. وخفض بنسبة ٧١٪ كميات النفايات المنزلية التي يتم طمرها في مكبات النفايات حتى العام ٢٠٣٠ مقارنة بالعام ٢٠١٨ حيث تم طمر حوالي ٤,٥ طن من النفايات المنزلية. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٩٢٪.

الحد من تلويث الهواء: تقييد كمية غازات الدفيئة المنبعثة من السيارات التي لا يزيد وزنها عن ٣,٥ طن. والتي يتم تسجيلها ابتداءً بالعام ٢٠٢٠. ابتداءً بالعام ٢٠٢٦ ستكون جميع الحافلات الجديدة المسافرة داخل المدن والبلدات حافلات نظيفة فيما يتعلق بتلويث الهواء. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٩٨٪.

توليد الكهرباء: تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٠٪ على الأقل مقارنة بالعام ٢٠١٥ والتي وصلت إلى حوالي ٣٧,٦ طن. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٨٥٪.

قطاع الصناعة: خفض انبعاثات غازات الدفيئة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٠٪ على الأقل مقارنة بالانبعاثات العام ٢٠١٥ التي كان وزنها حوالي ١٢ مليون طن.

تسعير الكربون المنبعث من الوقود ومصادر أخرى
يقول بيان حكومي رسمي إن وزارات حماية البيئة، الطاقة، المواصلات، الاقتصاد، الصناعة والداخلية سوف تضمن الميزانية الخاصة بتنفيذ الأهداف حتى العام ٢٠٣٠ من خلال شراء حافلات كهربائية، إقامة محطات لشحن للسيارات الكهربائية، الاستثمار في تخفيض

انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الصناعة والأعمال التجارية وفي السلطات المحلية وقطاعات أخرى، بالتعاون مع ممثلي الحكم المحلي وقطاع الصناعة. ورات وزيرة حماية البيئة تمار زنديبرغ في تعقيب لها على موقع الوزارة إن «هذه لحظة تاريخية للصحة والبيئة اليوم ولأجيال القادمة! تصعد إسرائيل اليوم في مكافحتها لأزمة المناخ. يحدد قرار الحكومة لأول مرة أهدافاً واستراتيجية اقتصادية شاملة للتعامل مع أزمة المناخ التي تهدد مستقبلنا في إسرائيل وحول العالم»، على حد قولها.

مشروع القرار هذا تبعه في مطلع آب الجاري قرار آخر متعلق بتسعير الكربون. إذ اتفقت وزارات حماية البيئة، المالية، الطاقة والاقتصاد على أن «تسريع إسرائيل إلى جانب الدول المتقدمة التي تقود الكفاح ضد أزمة المناخ، وتسعير ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الوقود ومصادر أخرى، انبعاثات غازات الاحتباس الحراري».

يشير البيان الخاص بالقرار إلى أن آليات تسعير الكربون «تستخدم في العديد من البلدان التي وقعت على اتفاقية باريس ٢٠١٥ بشكل عام وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وجه الخصوص. وفي السنوات الأخيرة اكتسب سرعة مع قيام البلدان بتوسيع القطاعات التي يتم فرض تسعير الكربون عليها تدريجياً وذلك للامتثال بالتعهدات الدولية ضمن اتفاقيات المناخ الدولية».

أعلنت وزارة البيئة أن «حكومة إسرائيل وافقت بالإجماع على قرار يشكل سابقة لإنشاء آلية تسعير الكربون، والتي ستكون حجر الزاوية في خطة التنفيذ للوقود في إسرائيل. فالحكومة وافقت الأسبوع الماضي على قرار يشكل سابقة وضعت فيه دولة إسرائيل أهدافاً طموحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كجزء من التزامها بالجهود العالمية للمجتمع الدولي (...) استمراراً للقرار تقدمت الوزارات الحكومية بخطة تنفيذية تتضمن لأول مرة تسعير انبعاثات الملوثات، كما هو معمول به في البلدان المتقدمة التي تقود المعركة العالمية في أزمة المناخ، فضلاً عن وضع ميزانية لخطة خمسية للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون».

الجهات الملوثة للهواء لا تدفع ثمن الأضرار
سيتم فرض تسعير الكربون في المرحلة الأولى على جميع أنواع الوقود الملوثة للهواء وفي المرحلة التالية على انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة نتيجة طمر النفايات ومن مصادر أخرى للانبعاثات. وسيتم تسعير انبعاثات الكربون المنبعث من حرق أنواع الوقود من خلال

آليات الضريبة الخاصة المفروضة على المنتجات التي ترغب الحكومة بتقليل استعمالها مثلها مثل الضريبة على الوقود وعلى السجائر.

يبدأ تسعير الغاز المضغوط السائل والمازوت والنפט والغاز العام ٢٠٢٣ مع الاحتواء التدريجي للتكلفة الخارجية حتى العام ٢٠٢٨ بما لا يزيد من ثمن الكهرباء للمستهلك بأكثر من ٥٪. أما الضريبة المفروضة على الوقود للمواصلات حالياً فلا تخضع للزيادة حيث أن هذه الضريبة المفروضة في إسرائيل تعتبر من أعلى الضرائب من هذا النوع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولكن سيتم نشر حصة ثمن الكربون في الضرائب المفروضة على هذه المنتجات. سيتم خلق آلية تسهل على القطاعات الاجتماعية الضعيفة الانتقال لمصادر الطاقة النظيفة بالتعاون بين وزارة الطاقة ووزارة المالية والوزارة لحماية البيئة من خلال دراسة الآليات التي نجحت في بعض دول العالم.

تؤكد الحكومة مبدأ «عدم إلحاق الضرر بمبدأ التنافسية الإسرائيلية»، إذ سيتم عرض خطة متعددة السنوات لمكافحة أزمة المناخ وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة على الحكومة لاتخاذ القرار فيها. وكان جاء في بيان سابق للوزارة قبل نحو عام: «يهدف تسعير الكربون إلى حل مشكلة مهمة في السوق الاقتصادية حيث لا تدفع الجهة الملوثة للهواء ثمن الأضرار الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة، ويعتبر التسعير أفضل آلية لتشجيع خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز الاستقرار في الأسواق الاقتصادية».

وفقاً لوزارة حماية البيئة على موقعها: «يشير تحليل للتكاليف الخارجية الناجمة عن استخدام الوقود في إسرائيل مقارنة بفرض الضرائب الخاصة على الوقود، وهو تحليل قامت به وزارة حماية البيئة، إلى أن مستوى الضرائب التي تفرضها الحكومة على الوقود المستخدم في قطاع الصناعة والمحطات لتوليد الكهرباء لا يعكس كامل التكاليف الخارجية لانبعاثات المواد الملوثة للهواء وغازات الدفيئة. التكاليف الخارجية في قطاع الملوثات، كما هو معمول به في البلدان المتقدمة التي فلا تغطي الضرائب التي تفرضها الحكومة على الوقود كامل هذه الضرائب، ومن خصائص تسعير ثاني أكسيد الكربون أنه يعتبر تحفيزاً لزيادة جودة استهلاك الطاقة والتحول إلى موارد الطاقة المتجددة». وأشارت دراسة أخرى قامت بها وزارة حماية البيئة بالتعاون مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عن تأثير الاقتصاد قليل الكربون على الاقتصاد في إسرائيل، إلى أن «تسعير الكربون يساهم في متابعة الأهداف المالية حيث قد لا يبقى تسعير الكربون آثاره على المنتج بل يحافظ على أهداف النمو».

التكلفة الاقتصادية السنوية لتلويث الهواء ٣١ مليار شيكل

نشرت وزارة حماية البيئة في حزيران الأخير الحساب الشامل لتكلفة انبعاثات الملوثات للهواء وانبعاثات غازات الدفيئة. وتقول: تعبر التكاليف الخارجية عن القيمة المالية لنسائر الرفاه الاجتماعي الناجمة عن انبعاثات الملوثات والأضرار البيئية المختلفة. في السابق نشرت الوزارة تقارير عن التكاليف الخارجية الناجمة عن انبعاثات الملوثات إلى الهواء، فقط من وسائل النقل في الشوارع والتكاليف التي تشير إليها تقارير سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة.

أما التقرير الأخير فيعرض التكاليف الخارجية الناجمة عن انبعاثات الملوثات إلى الهواء من مجمل المصادر في إسرائيل بناءً على مسح للانبعاثات في إسرائيل العام ٢٠١٨. ويتبين أن التكاليف الخارجية لانبعاثات الملوثات إلى الهواء من مجمل المصادر في إسرائيل العام ٢٠١٨ كانت ٣١ مليار شيكل بما في ذلك ١٩,٨ مليار من انبعاثات الملوثات التي تؤثر على جودة الهواء في الإطار المحلي والتي تؤثر على نسبة الإصابة بالأمراض والوفاة، وحوالي ١١,٣ مليار شيكل من انبعاثات غازات الدفيئة التي تعترض العالم بأكمله للخطر فيما تم تعريفه أزمة المناخ.

يوضح التقرير أن الانتقال إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنسبة ٤٠٪ في العام ٢٠٣٠ - وهو هدف تعتقد الوزارة لحماية البيئة أنه قابل التحقيق - قد يوفر ٤,٥ مليار شيكل في التكاليف الخارجية، منها ٣ مليارات شيكل في التكاليف الخارجية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. حالياً تصل نسبة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة إلى حوالي ٦٪.

قد يوفر الانتقال في قطاع المواصلات إلى حركة السير الكهربائي حوالي ٩٧٠ مليون شيكل العام ٢٠٣٠، بما في ذلك ٦٣٠ مليون شيكل للتكاليف الخارجية لانبعاثات غازات الدفيئة وذلك من خلال إلزام كون كل حافلة تتحرك داخل المناطق الحضرية نظيفة ابتداءً من العام ٢٠٢٥ وكون السيارة الخاصة المستوردة إلى إسرائيل بدون الانبعاثات ابتداءً من العام ٢٠٣٠ وشراء الحكومة للسيارات الكهربائية فقط، إلى جانب بناء البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية.

تجاهل لانبعاث الميثان

أحد غازات الدفيئة القوية للغاية عقبته جهات مهنية وناشطة عن نقد للسياسة الحكومية في مجال مواجهة التلوث بشتى أشكاله، على الرغم من المقترح الجديد. تكمن الإشكالية فيما توقف عنده موقع «شكوف» المستقل في تقرير رأى أن هناك فجوة في التعاطي مع الكربون والحد من استخدامه، مقابل السياسة المتعلقة بالغاز. فالضريبة على

المنتجات الملوثة الكربون ستزداد تدريجياً حتى العام ٢٠٢٧، بينما الضريبة المفروضة على الغاز الطبيعي سترتفع بوتيرة أبطأ. ولن تتساوى مع تلك المفروضة على الوقود الملوث بالكربون إلا في العام ٢٠٣٣. السبب الرسمي المعلن عنه هو الخشية من أن فرض ضريبة عالية على الغاز الطبيعي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بنحو ٨-٣٠ بالمئة.

يقول الموقع الصحافي المستقل إن تلك ليس «التخفيض الوحيد» الذي تحصل عليه شركات الغاز، إذ أن التسعيرة الجديدة بصورة الضريبة تأخذ بالاعتبار فقط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من هذه الصناعة، ولا تأخذ بالحسبان انبعاثات غاز الميثان. فقد وجدت دراسة تدعمها الأمم المتحدة نشرت في أيار الفائت، وتشمل الفوائد الحيولة دون حدوث حوالي ٢٦ ألف حالة وفاة مبكرة و٧٧٥ ألف زيارة للمستشفيات مرتبطة بالربو سنوياً، بالإضافة إلى ٢٥ مليون طن من خسائر المحاصيل، وأجرى الدراسة «تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC)»، وهو شراكة عالمية تتألف من الحكومات والشركاء غير الحكوميين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفقاً لإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن خفض الميثان هو أقوى وسيلة لإبطاء تغير المناخ على مدى السنوات الخمس وعشرين المقبلة، ويكمل الجهود اللازمة لتقليل ثاني أكسيد الكربون، والفوائد التي تعود على المجتمع والاقتصادات والبيئة عديدة وتنفوق التكلفة بكثير.

والميثان هو من الغازات الدفيئة القوية للغاية، وهو مسؤول عن حوالي ٣٠ في المئة من الاحتراز منذ حقبة ما قبل العصر الصناعي. وتؤكد الدراسة سبب الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات دولية، حيث إن انبعاثات الميثان التي يتسبب فيها الإنسان تتزايد بوتيرة أسرع من أي وقت مضى منذ بدء تسجيلها في الثمانينيات من القرن الماضي، وحتى مع تسبب جائحة كورونا في تباطؤ اقتصادي العام ٢٠٢٠ - مما حال دون تسجيل عام قياسي آخر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - تظهر بيانات من الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة أن كمية الميثان في الغلاف الجوي وصلت إلى مستويات قياسية العام الماضي. على الرغم من هذه المعطيات، قال الموقع الصحافي إنه لا يبدو أن وزارة حماية البيئة الإسرائيلية تنوي البدء بوضع تسعيرة لأضرار الميثان في المستقبل القريب.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي